الأمم المتحدة A/50/PV.118

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة ١١٨
الجمعة، ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال ..... (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (المادة ١٩ من الميثاق) (A/50/888/Add.7)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/50/888/Add.7.

ففي رسالة واردة في هذه الوثيقة، يبلغني الأمين العام أنه منذ إصدار رسائله المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير، و ٦ آذار/مارس و ٣ و ١١ و ١٦ و ٢٣ و ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، فإن بوليفيا قد دفعت المبلغ اللازم لتخفيض ما عليها من متأخرات إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومة على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

طلب معاودة النظر في البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال (تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى: تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات) مذكرة من الأمين العام (A/50/952)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبلغ الأمين العام الجمعية العامة في مذكرته الواردة في الوثيقة A/50/952 بأنه تلقى إخطارا باستقالة السيد يوري تشولكوف (الاتحاد الروسي) من عضوية لجنة الاشتراكات، وبأنه، لذلك سيطلب من الجمعية العامة في دورتها الحالية تعيين شخص لملء ذلك الشاغر للفترة المتبقية من مدة عضوية السيد تشولكوف، أي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

ولتمكين الجمعية العامة من اتخاذ الإجراء المطلوب، سيلزم معاودة النظر في البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال المعنون "تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، بناء على اقتراح الأمين العام، تود معاودة النظر في البند الفرعي (ب) من البند ١٧ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-85668

9685668

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية في جلستها العامة الثالثة، المؤرخة ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، أحالت هذا البند الفرعي إلى اللجنة الخامسة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أيضا أن تحيل هذا البند الفرعي إلى اللجنة الخامسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيُبلغ رئيس اللجنة الخامسة بالمقرر الذي اتخذ توا.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

الإخطار المقدم من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة: مذكرة من الأمين العام (A/50/442/Add.1).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما يعلم الأعضاء فإنه بموجب أحكام المادة ١٢، الفقرة ٢، من ميثاق الأمم المتحدة وبموافقة مجلس الأمن، للأمين العام ولاية إخطار الجمعية العامة بالمسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين التي يقوم مجلس الأمن بمعالجتها وبالمسائل التي توقف المجلس عن معالجتها.

ويتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أحاطت علما بمذكرة الأمين العام بشأن البند ٧ من جدول الأعمال والواردة في الوثيقة A/50/442 في جلستها العامة ٩٨، المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية العامة مذكرة من الأمين العام، صدرت كوثيقة تحت الرمز A/50/422/Add.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البند ٤٥ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية. تقرير الأمين العام (A/50/935).

مشروع قرار (A/50/L.72)

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/951)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك ليعرض مشروع القرار A/50/L.72.

السيد ألبين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أعرض، باسم البلدان المشاركة في تقديم مشروع القرار - وهي الاتحاد الروسي، اسبانيا، فنزويلا، كندا، كولومبيا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية - مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.72، والمعنون "مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور".

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، أعلنت بعثة الأمم المتحدة في السلفادور اختتام عملها. وقد أوضح الأمين العام في تقريره (A/50/935) إلى الجمعية العامة أنه قد توصل إلى الاستنتاج بأنه رغم ما حققته البعثة من التقدم الكبير خلال عام من وجودها في السلفادور، فإن وظائف التحقق التي تؤديها الأمم المتحدة لم يتسن تأديتها بحلول ٣٠ نيسان/أبريل.

وبالتالي، اقترح الأمين العام أن تستعيض الأمم المتحدة عن البعثة بفريق صغير من الخبراء على الأرض، تسند إليه مهمة متابعة تنفيذ الاتفاقات ودعم مبعوثه الخاص في ممارسة مساعيه الحميدة والتحقق. وستعرف هذه الآلية بمكتب الأمم المتحدة للتحقق. وأضاف الأمين العام في تقريره أنه ستجمع إلى أعمال هذا المكتب زيارات دورية من جانب مبعوثين رفيعي المستوى.

ويتفق مقدمو مشروع القرار مع تحليل الأمين العام لأهمية وجود مستمر للأمم المتحدة لأداء وظائف التحقق، ونؤيد تأييدا كاملا اقتراحاته بإجراء متابعة سياسية

ومؤسسية من أجل إنهاء الجوانب المعلقة من اتفاقات السلام.

وإن ديباجة مشروع القرار المعروض علينا، بعد أن أشارت إلى القرار ٧/٥٠ المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السلفادور، وإذ تراعي تقرير الأمين العام، والرسالة المشتركة من حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، التي تعرب عن الموافقة الشاملة على الترتيبات المؤسسية المقترحة من جانب الأمين العام، تسلم مع الارتياح بتطور السلفادور المتواصل من بلد تمزقه الحرب إلى دولة ديمقراطية سلمية. وتشيد أيضا بالدول الأعضاء التي أسهمت في البعثة بالأفراد والتبرعات المالية.

ويرحب مشروع القرار، في المنطوق، بالتزام حكومة وشعب السلفادور المستمر بتوطيد عملية السلام. ويشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة في السلفادور والممثل الخاص للأمين العام. ويسلم بالالتزام السياسي من جانب الأطراف بمواصلة الامتثال لأحكام اتفاقات السلام، ويحثها على العمل معا لانجاز تنفيذ الاتفاقات دونما تأخير.

إن الجمعية، باعتمادها مشروع القرار هذا، تقرر إنشاء مكتب صغير للتحقق تابع للأمم المتحدة، يرأسه موظف على المستوى السياسي المناسب، بولاية تمتد إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

ومن الجدير أن نذكر هنا بعض الحقائق التي نعتبرها تساعد على التوضيح. لقد بلغ مجموع أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في نيسان/أبريل ١٩٩٤، ٥٥٩ ١. وبحلول آذار/مارس ١٩٩٥، خفض هذا العدد إلى ٢٣٦ فردا. وفي البعثة التالية لها، بعثة الأمم المتحدة في السلفادور، كان هناك ١٧ فردا في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وإذا انشئ مكتب التحقق الذي يقترح مشروع القرار هذا إنشاءه تكوّن من تسعة أفراد فحسب. وهذا هو ما نقصده عندما نشير إلى مكتب صغير للتحقق.

وينص مشروع القرار في الوثيقة A/50/L.72 أيضا على تمويل المكتب في إطار الموارد الموجودة، بطريقة تتناسب مع أدائه لولايته بفعالية، ومع مراعاة أن الأمين العام سيقدم مقترحات بشأن الوسائل الممكنة لامتصاص هذه التكلفة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

ثم يلاحظ مشروع القرار أن الزيارات المنتظمة التي يقوم بها للسلفادور مسؤولون كبار من مقر الأمم المتحدة تشكل إسهاما هاما نحو التنفيذ الكامل لاتفاقات السلام. وهو يؤكد أهمية تعاون مكتب الأمم المتحدة الجديد للتحقق مع سائر الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ويطلب إلى الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية أن تواصل تقديم المساعدة إلى السلفادور تحقيقا لبناء السلام والتنمية.

وأخيرا، يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ مشروع القرار.

ونحن مقدمو مشروع القرار على اقتناع بأن تنفيذ اتفاقات السلام قد بلغ مرحلة حرجة. ولهذا السبب، نولي أكبر قدر من الأولوية إلى الحضور المستمر للأمم المتحدة في السلفادور. ومن الضروري أن نضمن أن تختتم هذه الحالة، التي وصفت بأنها إحدى أكثر التجارب إرضاءً لمنظمتنا، اختتاما ناجحا.

ويثق المشاركون في تقديم مشروع القرار بأن جميع التدابير اللازمة ستتخذ ليضمن انجاز هذه العملية في السلفادور، وهي العملية التي بُدئت في عام ١٩٨٩، انجازا مرضيا وكاملا في نهاية هذه السنة، بدعم من الأمين العام ومكتب التحقق، ووجود وتعاون البلدان التي تشكل فريق الأصدقاء وبدعم من الاسهامات السخية من جانب المجتمع الدولي.

ويدعو المشاركون في تقديم مشروع القرار الجمعية العامة إلى الاعراب عن دعمها لعملية السلام في السلفادور بالاعتماد الاجماعي لمشروع القرار الذي تشرفت بعرضه.

السيد فيرارين (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولقد أعربت البلدان التالية المرتبطة بالاتحاد عن نيتها للانضمام إلى البيان التالي: بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا.

لقد أكد الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا أهمية وجود مستمر للأمم المتحدة في السلفادور ومشاركة الأمم المتحدة في دعم السلم والديمقراطية وفي توطيد عملية السلام في بلد مزقته الحرب الأهلية سنوات عديدة. تمثل هذه

العملية قصة نجاح حققته الأمم المتحدة تتفق مع المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق سان فرانسيسكو.

لقد أسهمت مشاركة الأمم المتحدة المباشرة، مدة خمس سنوات، إسهاما أساسيا في عملية الانتقال في المجتمع السلفادوري. وبفضل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات الحكم المحلي على نحو مرض في أيار/مايو ١٩٩٤، منحت هذه العملية للبلد استقرارا مجددا يرتكز على القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وقبل سنة واحدة بالضبط، حـُوّلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في نهاية ولايتها، استجابة لتوصيات الأمين العام والطلبات المقدمة من حكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، إلى بعثة تتكيف مع الحالة المحسنة ومن ثم أقل إرهاقا لميزانية الأمم المتحدة.

ولقد تمكنت البعثة الجديدة من أن تكفل على نحو كاف وجود المجتمع الدولي، وتوفير دعم الأمم المتحدة المباشر لعملية السلام، خاصة في المجالات التي ثبت أنها بالغة الأهمية لتنفيذ اتفاق تشابولتيبيك، ألا وهي الأمن العام، والإصلاح الدستوري والتشريعي، وبرنامج نقل ملكية الأراضي ونقل المستوطنات البشرية الريفية.

ووافقت الجمعية العامة بتوافق الآراء الكامل لجميع الدول الأعضاء، على الحاجة الى مواصلة تقديم المساعدة الى السلفادور في جملة أمور منها التحقق من تنفيذ اتفاق السلام. وهذا السبب حدا على إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السلفادور. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن الموقف الذي تبديه الأطراف الملتزمة بتنفيذ اتفاق تشابولتيبيك يثبت تماما أن عملية السلام لا رجعة عنها. وبما أن المرحلة الأشد خطورة - التي وجد خلالها بعض الخطر على الجوانب الأساسية للعملية - قد انتهت، فمن الواضح أننا دخلنا مرحلة بناء السلام في فترة ما بعد الصراع. وحسبما يشير إليها الأمين العام في تقريره الأخير، فإن ما يدل على هذا الأمر هو حقيقة أنه في الأشهر الـ ١٥ الماضية، مكـّن التعاون بين الأطراف، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور/ بعثة الأمم المتحدة في السلفادور ووكالات أخرى، واضطلاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور قيادي فيه، من وضع مشاريع عديدة لتقديم المساعدة التقنية وتعزيز المؤسسات. وقدمت الحكومة السلفادورية عددا من المشاريع الى اجتماع الفريق الاستشاري للمانحين الذي عقده البنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الامريكية في باريس في حزيران/يونيه الماضي. وثمة بلدان مانحة أخرى، بما في ذلك بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي، تسهم أيضا على نحو ثنائي في مجالات هامة لتحسين الأمن.

وأحد الدروس الكثيرة التي يمكن استخلاصها من تجربة الأمم المتحدة في السلفادور هو الحاجة الى توفير الاستمرارية في العمليات المتعددة الوظائف بين حفظ السلام، والدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة في فترة ما بعد الصراع، وذلك في سياق عام ينبغي التصدي فيه لمسائل التنمية من خلال مداخلات دائمة ومنسـَّقة.

ونلاحظ في تقرير الأمين العام مع الارتياح الاتجاهات الإيجابية نحو ترسيخ حكم القانون استنادا الى احترام حقوق الإنسان وهو نظام قضائي أكثر قدرة وكفاءة. وفي هذا الصدد، قدم مكتب المستشار الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان إسهاما كبيرا، ويجب الثناء على تعزيز عمله.

ويدرك الاتحاد الأوروبي العمل الذي لا يزال يتعين إنجازه. وثمة حاجة الى التحقق من أن كل جانب من اتفاقات السلام قد تم تنفيذه. ونلاحظ بصورة خاصة أهمية إصلاح النظام القضائي فضلا عن أهمية غيره من الإصلاحات التشريعية، والأمن، ونقل ملكية الأراضي، ونقل المستوطنات البشرية، وإعادة دمج المقاتلين السابقين. علاوة على ذلك، نشعر بالقلق إزاء قانون الطوارئ والذي أقر في الآونة الأخيرة وهو القانون الموضوع لمكافحة الجريمة والذي، مثلما يشير الأمين العام في تقريره، يمثل خروجا كبيرا على العملية التي جسدتها اتفاقات السلام، ويتعارض في بعض جوانبه مع حقوق الإنسان الأساسية وقواعد الإجراءات القانونية السليمة.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه يجب إيلاء اهتمام خاص لإصلاح نظام الانتخابات. فإلى جانب بعض الدلائل المشجعة - من قبيل الموافقة على قانون لإنشاء دائرة التسجيل المدني الوطنية وقانونها الأساسي - توجد جوانب نقص في الإصلاح بعيد الأجل وفي التحضير للانتخابات التشريعية وانتخابات الحكم المحلي التي ستجري في عام ١٩٩٧. ولا يسعنا أن نخفي قلقنا إزاء ما يشير إليه التقرير من أن دائرة التسجيل من المحتمل ألا يتم إنشاؤها قبل موعد الانتخابات المقبلة. وفي الوقت نفسه، نلاحظ الصعوبات المذكورة في عمل المحكمة الانتخابية العليا.

وبهذه الروح سيؤيد الاتحاد الأوروبي الإصلاح الانتخابي الذي يشكل أهم خطوة نحو إشاعة الديمقراطية بصورة كاملة. والاتحاد الأوروبي مقتنع إذن بالحاجة الى الإبقاء على حضور مشروط للأمم المتحدة في البلد. ومشروع القرار المعروض اليوم الذي ينشئ مكتب الأمم المتحدة للتحقق، والذي سيساعد جنبا الى جنب مع البعثات الدورية المرسلة من نيويورك الأطراف على الوفاء بالتزاماتها، يستحق دعمنا الكامل.

وتتصف هذه العملية بالطبيعة نفسها التي تتصف بها العمليات المشار إليها في رسالة الأمين العام الموجهة الى رئيس الجمعية العامة، والمعممة باعتبارها الوثيقة A/50/891، ويحذر فيها الدول الأعضاء من الآثار المترتبة على الطلب إليه أن يعمل على تمديد الولايات من دون أن يوفر لها في الوقت نفسه التمويل الإضافي الكافي. والاتحاد الأوروبي باعتباره مساهما رئيسيا في ميزانية الأمم المتحدة العادية وميزانية حفظ السلام، ويكفل في الوقت الراهن تقديم ٥٠ في المائة من التدفق النقدي الفعلي، يدرك هذه الآثار. ونشاطر تماما الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام ومفاده أن بعثات حقوق الإنسان أنشئت للمساعدة على وضع حد للصراعات القديمة العهد، وتهيئة الظروف لإحلال سلام دائم في البلدان المعنية.

ونحن نرى أنه ليس من الممكن في هذه المرحلة تكوين فهم واضح لما إذا كان من الضروري توفير مخصصات إضافية، أو إذا كان من المعقول توقع الاستيعاب الجزئي للموارد القائمة لنفقات مكتب الأمم المتحدة للتحقق. واسمحوا لي بأن أقول إن الاتحاد الأوروبي مستعد للموافقة على تمويل هذه العملية بتوفير مخصصات إضافية إذا ثبت أنه من المستحيل استيعاب هذه النفقات من خلال وفورات تأتي من الميزانية البرنامجية. وفي ضوء ذلك، قد يكون من غير الممكن، في نهاية المطاف، القيام بهذه الأنشطة في حدود الموارد الموجودة.

السيد غيلبير (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعدما أقدمت الولايات المتحدة على دعم شعب السلفادور في الجهود التي بذلها أولا من أجل تحقيق السلام، ويبذلها الآن من أجل إعادة بناء مجتمعه وتعزيز الديمقراطية، لتفخر بأن تقدم مشروع القرار A/50/L.72 الذي ينشئ مكتب الأمم المتحدة للتحقق. وتضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في إحلال السلام في السلفادور. وعملها المميز - أولا من خلال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، ثم من خلال خليفتها، بعثة الأمم المتحدة في السلفادور، والآن من خلال مكتب الأمم المتحدة للتحقق - قد وضع المعيار الذي ستقيَّم بموجبه جميع بعثات الأمم المتحدة الأخرى.

وليكن معلوما بما لا يرقى إليه الشك أن عملية السلام السلفادورية حققت نجاحا باهرا. ونجتمع هنا اليوم لنأذن بهذا الوجود باعتباره تتويجا للجهود الهائلة التي تبذلها الحكومة السلفادورية وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، والشعب السلفادوري بأسره. ويتحتم على الأطراف أن تبدي القدر نفسه من التفاني والشجاعة الذي أبدته في التفاوض بشأن اتفاق تشابولتيبيك بغية إنجاز تنفيذه. وفيما لا نتصور التمديد لهذه البعثة، يجب أن تفي الأطراف بالتزاماتها دونما إبطاء. وستواصل الولايات المتحدة بذل قصارى جهدها، بالتفاهم مع المجتمع الدولي، من أجل مساعدة الأطراف على تحقيق ذلك الغرض.

وأخيرا، يسرنا العمل الذي قامت به اللجنة الخامسة فيما يتعلق بتمويل مكتب الأمم المتحدة للتحقق، الأمر الذي نراه اعتبارا هاما، ونتطلع الى صدور تقرير الأمين العام الذي طلبته اللجنة الخامسة.

السيد ياننيز - بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في وقت مبكر من هذه المناقشة تكلم ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومن الواضح أن وفد بلدي يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به. ومع ذلك، نود أن نتقدم ببعض التعقيبات الإضافية، بوصف اسبانيا عضوة في مجموعة أصدقاء عملية السلام في السلفادور وبلدا يسهم بالأفراد والمساعدات في وجود الأمم المتحدة في السلفادور.

لقد قطعت السلفادور شوطا بعيدا منذ التوقيع على اتفاق شابولتبيك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وانتهى الآن أحد أشرس النزاعات التي عصفت بالمنطقة، وذلك بفضل الإرادة الحازمة للأطراف وبمساعدة الأمم المتحدة وعمل مجموعة الأصدقاء، لتحقيق أمنيات الشعب السلفادوري في السلام والمصالحة. وأثناء هذه السنوات، تابعنا بنشاط تحول تلك الإرادة إلى خطوات محددة، وأيدنا النهج المتبع. وأن وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وفيما بعد بعثة الأمم المتحدة في السلفادور، بناء على طلب الأطراف، قد مكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بولايتها في رصد حالة التنفيذ التام لاتفاقات السلام والتحقق منها.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالعمل الهام الذي اضطلع به على رأس بعثة الأمم المتحدة في السلفادور، أولا السيد أنريك نزهورست، وفيما بعد السيد ريكاردو فيجل، بوصفهما ممثلين للأمين العام. والزيارات المنتظمة التي قام بها مساعد الأمين العام للشؤون السياسية، السيد الفارو دي سوتو، قد أسهمت بالمثل إسهاما كبيرا في هذه العملية.

لقد انتهت ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وبالرغم من التقدم الواضح المحرز فإن جميع الجوانب المعلقة في اتفاق السلام الذي أرسته الأطراف أخيرا في برنامج العمل المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥، لم تحسم بصورة تامة، وبخاصة ما يتعلق بالأمن العام، وعملية الإصلاح التشريعي والدستوري، وبرنامج نقل ملكية الأراضي ونقل المستوطنات الريفية. ويبرز هذا في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

والرسالة المشتركة التي وجهتها حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني إلى الأمين العام في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، تؤكد على التزام الأطراف التام بضمان تنفيذ اتفاق السلام بأفضل طريقة ممكنة. وتحقيقا لذلك الغرض، فإنهما تطلبان تشكيل وجود للأمم المتحدة يقوم بالتحقق من التنفيذ التام للبنود التي لا تزال تنتظر الحسم. ويخلص الأمين العام في تقريره أيضا إلى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل بذل مساعيها الحميدة في السلفادور من خلال وجود ميداني لمساعدة الأطراف في هذا العمل.

وأنه لمبعث ارتياح لوفد بلدي أن يرى التقدم الذي تم إحرازه، وأن يعرب عن ثقتنا بأن تمثل هذه المرحلة الجديدة من وجود الأمم المتحدة في السلفادور الاكتمال الأكيد لعملية انتقال البلد إلى المصالحة الوطنية الحقيقية والتامة وتوطيد الديمقراطية من خلال تعضيد المؤسسات ومن خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعملية السلام في السلفادور هي أحد أفضل الأمثلة على ما يمكن أن تنجزه إرادة الشعب والتزام الأطراف. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه وذلك كي لا تذهب هذه الإنجازات سدى، بل بالأحرى كي توطد على نحو راسخ من خلال التنفيذ التام لاتفاقات السلام.

وبموجب مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.72، الذي عرضه في وقت مبكر ممثل المكسيك بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء، فإن الجمعية العامة تقرر بناء على توصية الأمين العام إنشاء مكتب صغير للأمم المتحدة للتحقق يرأسه موظف على مستوى سياسي مناسب، ويسند إليه التحقق من تنفيذ الجوانب المعلقة من اتفاقات السلام في السلفادور حتى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وهذا قرار هام يعتمد بناء على طلب الأطراف. فهو يركز على أكثر الأولويات إلحاحا لكفالة الانتهاء بنجاح من عملية السلام لدى نهاية هذا العام. وأن إنشاء هذه الآلية الجديدة التي يطلق عليها مكتب الأمم المتحدة للتحقق اعتراف أيضا بالعمل الذي أنجز حتى اليوم، حيث سيكتفى بعدد أقل من الموارد والأفراد للاضطلاع بمهام التحقق والمساعي الحميدة المتعلقة بالمسائل التي لم تحسم. وبهذه الطريقة، يعرب المجتمع الدولي عن ثقته بأن حكومة السلفادور والقوى السياسية والاجتماعية الأخرى في البلد ستتخذ خطوات ملموسة للتعجيل بتنفيذ الجوانب المعلقة في اتفاقات السلام، ولا سيما حيثما تشكل الإرادة والعزيمة السياسية لدى الأطراف، بروح من التعاون والمرونة، عاملا أساسيا في التغلب على التأخيرات الراهنة.

ولا رجعة في عملية السلام في السلفادور. ويكمن توطيد الديمقراطية في تعزيز مؤسساتها واحترام حكم القانون - ومن هنا أهمية البدء بالإصلاحات في النظام القضائي، وبخاصة الإصلاحات الدستورية والتشريعية الأخرى، التي لم تصادق عليها بعد الجمعية الوطنية، عملا باتفاقات السلام وتوصيات لجنة كشف الحقائق. وتدابير الطوارئ التي اعتمدت لمكافحة تزايد الجريمة ينبغي ألا تقوض التقدم المحرز في مجال الأمن العام، ومن بين أوجه التقدم فيه ينبغي أن نؤكد على إنشاء المجلس الوطني للأمن العام؛ وينبغي لها ألا تنتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

واسبانيا، بوصفها بلدا يقدم المستشارين والمدرسين للأكاديمية الوطنية للأمن العام والشرطة المدنية الوطنية، ترى أن هذه المؤسسات ينبغي أن يتواصل تطورها ضمن إطار تشريعي ووظيفي، وفقا لاتفاقات السلام. ونرحب بكون قطاعات أوسع وأوسع من المجتمع السلفادوري تدرك، كما يذكر الأمين العام في تقريره، أهمية تدابير الأمن العام في توطيد الديمقراطية وحكم القانون وفي تحسين نوعية حياة السكان.

وتضطلع السلفادور، بالإضافة إلى توطيدها للديمقراطية بالمهمة الهامة المتمثلة في التعمير الوطني والتنمية. ولقد التزم المجتمع الدولي التزاما راسخا بهذه المهمة، مضيفا جهوده إلى جهود حكومة السلفادور والمجتمع السلفادوري برمته، كما تدل على ذلك المشروعات العديدة لتعزيز المؤسسات والمساعدة التقنية، وهي المشروعات التي تنفذها في البلد أجهزة منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة، مثل اسبانيا. وسيجعل التقدم المحرز في برامج نقل ملكية الأراضي والمستوطنات البشرية الريفية من الممكن زيادة هذه المساعدة الدولية.

وبموجب مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة، والذي نأمل أن يعتمد بتوافق الآراء، سيواصل المجتمع الدولي مساعدة الأطراف على الامتثال للجوانب المعلقة في اتفاقات السلام من خلال مكتب الأمم المتحدة للتحقق، والزيارات المنتظمة التي يقوم بها للسلفادور مسؤولون كبار من مقر الأمم المتحدة والعمل المنسق بين أجهزة المنظومة. وهذا كله يدلل بوضوح على اهتمام منظمتنا بكفالة أن تصبح عمليات السلام في أمريكا الوسطى مثالا على الوئام والديمقراطية والتنمية للعالم كله. وتنضم اسبانيا إلى هذا الجهد المشترك، معربة عن ثقتها بأن إرادة الأطراف والمجتمع السلفادوري برمته ستكفل بأن يصبح التنفيذ الكامل لاتفاقات السلام جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية لكل مواطن في ذلك البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

وننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/50/L.72 المعنون "مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور".

وتقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار وارد في الوثيقة A/50/951.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.72.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.72؟

اعتمد مشروع القرار (القرار A/50/226).

السيد مليندیز - باراهونا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نلاحظ بقلق أن ولاية بعثة الأمم المتحدة في السلفادور انتهت رسميا في ٣٠ نيسان/ابريل الماضي، وفقا لقرار الجمعية العامة ٧/٥٠، وأن الآلية البديلة التي ستواصل حضور الأمم المتحدة في السلفادور حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، والتي اقترحها الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/50/935، لم يكن بالإمكان تنفيذها. إذ لم تخصص الاعتمادات الإضافية اللازمة ولم تختص الولايات الأخرى. ويمكن لعدم توفر الموارد المالية أن يؤثر على التزام المنظمة ومسؤوليتها عن الوفاء بولايتها المتمثلة في توفير التحقيق والمساعي الحميدة إلى أن يتم التنفيذ النهائي للمهام المعلقة في إطار اتفاقات السلام في مجالات أساسية لتوطيد السلام والتنمية وتطبيق الديمقراطية في السلفادور، وفقا لطلب حكومة السلفادور والأطراف الأخرى في اتفاقات شابولتيبيك.

وفي ضوء هذه الحالة، تابعنا بانتباه واهتمام المناقشة المتعلقة بتمويل مختلف عمليات حفظ السلام وغيرها من الأنشطة وما يترتب عليها من آثار مالية بالنسبة لميزانية المنظمة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ - بما في ذلك العمليات المتصلة بالسلفادور - وهي عمليات وأنشطة تتسم بأهمية عظيمة للمنظمة في جهودها الرامية إلى تحقيق هدف السلم والأمن الدوليين اللذين قررهما الميثاق.

ونحن نفهم أن الأمم المتحدة تعاني في الوقت الحاضر من أزمة مالية، وصفها الكثيرون بأنها أزمة مدفوعات ناشئة عن عدم امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها المالية، وخاصة الدول ذات الاشتراكات الكبرى. وهذا أمر يؤثر في التنفيذ والتطوير الفعال لمشاريع هامة تقع على عاتق المنظمة مسؤولية الاضطلاع بها، بموجب قرارات اتخذتها الجمعية العامة أو اتخذها مجلس الأمن.

وتقوم الأمم المتحدة بعمل من الطراز الأول فيما يتعلق بعملية السلام في السلفادور، مركزة أنشطتها على التحقق من الوفاء بجميع الالتزامات الواردة في اتفاقات السلام الموقعة في مدينة مكسيكو عام ١٩٩٢. وقد تحقق منذ ذلك التاريخ تقدم كبير يسَّر الانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة توطيد وبناء السلام. وكانت النتيجة، كما جاء في مشروع القرار:

"تطور السلفادور المتواصل من بلد يمزقه الصراع إلى دولة ديمقراطية سليمة". (A/50/L.72، الفقرة الثالثة من الديباجة).

وقد تكرم وفد المكسيك بعرض مشروع القرار هذا نيابة عن مجموعة أصدقاء العملية، ولطالما كررت حكومة السلفادور والأطراف الأخرى في اتفاقات السلام تأكيد التزامها السياسي بمواصلة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقات على أكمل وجه، لأن ذلك يعتبر عنصرا أساسيا في توطيد عملية السلام. ومن المعتقد، داخليا وخارجيا على السواء، أنه لا تزال توجد حالات ناشئة عن عدم الامتثال لاتفاقات السلام تحتاج إلى انتباه المجتمع الدولي ودعمه للنجاح في إكمال العملية التي حققت حتى الآن تقدما إيجابيا في توطيد السلام، من خلال مواكبة روح وإرادة المشتركين في العملية. ونحن نعتقد أن العملية تستحق التضامن المتواصل والدعم المناسب من أجل تحقيق الأهداف المقصودة والتغلب على المشاكل التي أفضت إلى الصراع. فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى إرساء أسس قوية تصبح بها المنجزات التي تحققت حتى الآن أمرا لا رجوع فيها.

لقد جرى تخفيض في حضور الأمم المتحدة في السلفادور، وفقا للاحتياجات والتطورات السياسية في السلفادور، أفضى إلى النقطة الحالية المتمثلة في اقتراح إنشاء مكتب صغير للأمم المتحدة للتحقق في السلفادور. وتكلفة هذا المكتب، إذا قورنت بتكاليف العمليات الميدانية الأخرى للأمم المتحدة، صغيرة من حيث القيمة المالية ولكنها هائلة الأبعاد من حيث قيمتها المتمثلة في توفير التحقيق والمساعي الحميدة لتسهيل التنفيذ الكامل لاتفاقات السلام في السلفادور. وهذا ما اعترفت به حكومة السلفادور والأطراف في هذه الاتفاقات في رسائلها إلى الأمين العام التي أعادت فيها تأكيد ضرورة احتفاظ المنظمة بوجود لها في السلفادور حتى يتم الوفاء نهائيا بالالتزامات الناشئة عن اتفاقات السلام.

ويسرنا أن نلاحظ ما أبدته الوفود من تفهم وشعور ودي عند النظر في هذا البند في اللجنة الخامسة. فباعتراف هذه الوفود بأهمية الاحتفاظ بحضور دولي في السلفادور يسَّر تحقيق توافق الآراء اللازم لكي تستطيع اللجنة أن توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار A/50/L.72.

وفي الختام، أود أن أشكر أعضاء اللجنة، وخاصة رئيسها، السفير اريك فيلشيز آشر، لتقديمه مشروعي مقررين، اعتمدت أحدهما اللجنة على أساس أن تدرج فيه حسب الاقتضاء الأحكام التي يتفق عليها أعضاء اللجنة. ونود كذلك أن نعرب مرة أخرى عن تقديرنا للمجتمع الدولي، وبخاصة الأمين العام وممثله الخاص والبلدان الصديقة لعملية السلام، لتضامنها ودعمها لاقتراح الاحتفاظ بحضور دولي في السلفادور للتحقق من المرحلة النهائية في تنفيذ الاتفاقات. ولهذا السبب نعتقد، وقد اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، أن البلدان التي كانت تشك في الحاجة إلى حضور للأمم المتحدة قد فهمت الآن أن قيمة الجهود التي تبذل من أجل توطيد السلام في السلفادور أكبر من التكلفة التي تستتبعها هذه الجهود. وإنا لنأمل أن يكون في مقدورنا، عندما تنتهي ولاية مكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أن نقول للمجتمع الدولي إننا نفذنا الاتفاقات وامتثلنا لها بصورة كاملة وفقا لتطلعات الشعب السلفادوري.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وبهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٤٥ من جدول الأعمال.

برنامج الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بناء على طلب بضعة وفود، تأجل النظر في البند الأخير المدرج في جدول أعمالنا هذا الصباح، وهو البند الفرعي (أ) من البند ٩٥ من جدول الأعمال، المعنون "التجارة والتنمية"، حتى موعد آخر سيُعلن في "اليومية".

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥